

الحكومة الألمانية تجري تعديلات على قانون اللجوء تضر بالاجئين

فى نفس الوقت الذى يعانى فيه اللاجئين من مشاكل كثيرة وتعامل غير انساني من قبل الحكومة الألمانية تسعى هذه الحكومة الى إصدار ثلاثة قوانين جديدة من شأنها زيادة معاناة الاجئين حيث من المتوقع ان تصبح هذه القوانين سارية المفعول خلال سنة.

1- قوانين لتحديد بلدان آمنة

فى هذا الصدد يصنف هذا القانون دولا مثل صربيا مقدونيا، البوسنة والهرسك كدولا آمنة وعلية فأن طالبى اللجوء من هذه الدول لا يمكن قبولهم كلاجئين فى ألمانيا وحتى يصبح هذا القانون سارى المفعول فانة يتعين على مجلس الولايات (البنفس رات) الموافقة عليه بعد موافقة مجلس النواب الا ان أمل الموافقة عليه ضعيف كون حزب الخضر واليسار ذوى الأغلبية المطلقة فى مجلس الولايات يعارضون إصدار هذا القانون.

2- تعديل فى قانون الرعاية الاجتماعية

فى إطار هذا القانون تسعى الحكومة الألمانية الى اجبار طالبى اللجوء على قبول خدمات الرعاية الاجتماعية لمدة 15 شهرا بدلا من إدماجهم ضمن الرعاية الاجتماعية بصورة كاملة ومستديمة هذا كلة على الرغم من صدور حكم مسبق من المحكمة الدستورية العليا بمنح اللاجئين رعاية اجتماعية كاملة. بجانب هذا فانة يجري ايضا الإعداد لقانون آخر من شأنه التقليل من حقوق طالبى اللجوء خصوصا فى المجال الصحى، ففى حالة عدم تعامل طالب اللجوء مع السلطات الألمانية فانة سوف يستثنى من بعض الخدمات الصحية على الرغم من ان الرعاية الصحية محدودة أصلا ولا تشمل تأمين على الحياة.

3- اعادة صياغة قانون اللجوء

أن الإصرار على امتهان كرامة الانسان فى التعديلات المزمع ادخالها على قانون اللجوء يتضح من خلال اعادة وصياغة قانون اللجوء بشكل سلبي فعلى سبيل المثال فى حالة طالبى اللجوء الإنساني اللذين يتعذر إمكانية ترحيلهم الى بلدانهم الأصل فانهم لن يتمكنو بموجب هذا التعديل من الحصول على لجؤ دائم بل سيدرجون ضمن بند التسامح مما يترتب عليه انهم لن يتمكنو من الحصول على جميع امتيازات الرعاية الاجتماعية.

التعديلات الجديدة ترى ايضا انه يمكن حبس طالبى اللجوء المدرجين ضمن اتفاقية دبلن اذا تبين ان طالب اللجوء قد غادر او هرب من البلد التى وصل اليها اولا ولم ينتظر او يستكمل إجراءات اللجوء حيث تنص اتفاقية دبلن بأن الدولة التى دخلها اللاجئ لأول مرة فى منطقة الاتحاد الاوروبي هى وحدها من تقرر مصير طلب اللجوء. التعديلات الجديدة ترى انه يمكن للسلطات اعتقال وحبس الاجئ دون ان يعرض على القضاء او يقول القضاء كلمته وذلك فى حالة ان إجراءات الحصول على امر من المحكمة قد تستغرق وقتا أطول من إجراءات الإعتقال نفسها.

فى النهاية فان إجراءات التعديل فى قانون اللجوء سوف تؤثر تأثيرا سلبيا على الكثير من طالبى اللجوء خصوصا أولئك اللذين يندرجون تحت بند التسامح واولئك اللذين لم يتم قبول طلبهم للجؤ سوى بسبب او بدون سبب وفى

جميع الحالات السابقة فإن القانون يرى ان الغرض من تقديم طلب اللجوء للفئات المذكورة أنفا هو الحصول على
على معونات اجتماعية فقط.